S/2020/858

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
1 September 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 29 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن من رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى قرار مجلس الأمن 2540 (2020) بشأن البند من جدول الأعمال المعنون "الحالة في الصومال" الذي أُتخذ في 28 آب/أغسطس 2020. أُتخذ القرار 2540 (2020) وفقا لإجراء التصويت المبين في الرسالة التي وجهها رئيس مجلس الأمن في 27 آذار/مارس 2020 (S/2020/253)، وهو إجراء أُتفق عليه خلال الظروف الاستثنائية التي سببتها جائحة كوفيد-19.

وعملا بذلك الإجراء، أرفق طيه نسخا من الوثائق التالية:

رسالتي المؤرخة 27 آب/أغسطس 2020 الموجهة إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (المرفق الأول) التي عرضتُ فيها مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2020/846 (الضميمة من المرفق الأول) للتصويت

والرسائل الواردة ردا عليها من أعضاء مجلس الأمن تشير إلى مواقفهم الوطنية من مشروع القرار (انظر المرفقات من الثاني إلى السادس عشر)

وبيانات قدمها أعضاء مجلس الأمن في وقت لاحق لتعليل تصويتهم (المرفقات من السابع عشر إلى التاسع عشر).

وبيان قدمه الصومال فيما بعد (المرفق الثامن عشر).

وستصدر هذه الرسالة ومرفقاتها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) ديان تريانسياه **دجاني**
رئيس مجلس الأمن

240920 110920 20-11359 (A)

الرجاء إعادة التدوير

المرفق الأول

رسالة مؤرخة 27 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن من رئيس مجلس الأمن

وفقا للإجراء الذي اتفق عليه أعضاء مجلس الأمن خلال الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، وكما هو مبين في الرسالة المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى جميع أعضاء المجلس (S/2020/253)، أود أن أُلفت انتباهكم إلى ما يلي.

ناقش أعضاء المجلس مشروع قرار مقدم من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فيما يتصل بالبند المعنون "الحالة في الصومال". وقد وُضع مشروع القرار هذا باللون الأزرق (S/2020/846، انظر الضميمة).

وبصفتي رئيس مجلس الأمن، أطرح بموجب هذه الرسالة مشروع القرار المذكور أعلاه للتصويت. وستبدأ فترة التصويت غير القابلة للتمديد لمدة 24 ساعة على مشروع القرار هذا في الساعة 15/00 من يوم الخميس 27 آب/أغسطس 2020 وتنتهي في الساعة 15/00 من يوم الجمعة 28 آب/أغسطس 2020.

يرجى تقديم تصويتكم (المؤيد أو المعارض أو الامتناع عن التصويت) على مشروع القرار هذا، وتعليل التصويت المحتمل، بتوجيه رسالة إلى الموظف المسؤول عن شعبة شؤون مجلس الأمن بالأمانة العامة، موقعة من الممثل الدائم أو القائم بالأعمال في غضون فترة التصويت غير القابلة للتمديد خلال الـ 24 ساعة المبينة أعلاه.

وأعتزم تعميم رسالة تتضمن نتائج التصويت في غضون ثلاث ساعات من انتهاء فترة التصويت المحددة بـ 24 ساعة. وأعتزم أيضا عقد جلسة عن طريق التداول الفيديو لمجلس الأمن لإعلان نتيجة التصويت بعد فترة وجيزة من انتهاء فترة التصويت بعد ظهر يوم الجمعة 28 آب/أغسطس 2020.

(*توقيع*) ديان تريانسياه **دجاني**
رئيس مجلس الأمن

ضميمة

الأمم المتحدة

S/2020/846

مجلس الأمن

Provisional
27 August 2020
Arabic
Original: English

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية: مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة وبيانات رئاسته بشأن الحالة في الصومال،

وإذ يؤكد من جديد احترامه لسيادة الصومال ولسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته، ***وإذ يشدد*** على أهمية العمل من أجل منع التداعيات المزعزِعة للاستقرار الناشئة عن المنازعات الإقليمية من الامتداد إلى الصومال،

وإذ يعرب عن بالغ القلق من التهديد المستمر الذي تشكله حركة الشباب، وكذلك من وجود جماعات مرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية، المعروف أيضا باسم داعش)، ***وإذ يدين*** الهجمات التي تشنها حركة الشباب في الصومال والمنطقة، بما في ذلك الهجوم الذي نُفذ في 28 كانون الأول/ديسمبر 2019 وأسفر عن مقتل أكثر من 90 شخصا وإصابة أكثر من 140 آخرين، ***وإذ يعرب*** عن القلق من تزايد استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، ***وإذ يكرر*** تأكيد تصميمه على دعم الجهود الشاملة الرامية إلى الحد من التهديد الذي تشكله حركة الشباب في الصومال،

وإذ يشيد بالشجاعة التي أبدتها قوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والتضحيات التي قدمتها في مواجهة حركة الشباب، ***وإذ يثني*** على مساهمة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في بناء سلام واستقرار دائمين في الصومال، ***وإذ يسلم*** بأن الأمن الذي توفره بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لا يزال يشكل مساهمة كبيرة، ***وإذ يسلم*** كذلك بالحاجة إلى زيادة الكفاءة والفعالية في الدعم الدولي المقدم للجهود الأمنية الصومالية، لا سيما في أفق تولي المؤسسات والقوات الأمنية الصومالية زمام الأمور في مجال الأمن في عام 2021،

وإذ يشدد على الدور الأساسي الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في دعم حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد عن طريق إسداء المشورة الاستراتيجية وبذل المساعي الحميدة وبناء القدرات وتنسيق الدعم الذي يقدمه الشركاء الدوليين، بما في ذلك فيما يتعلق بدعم

الانتخابات، ويؤكد أن هذه الولاية مكملة لولايات بعثة الاتحاد الأفريقي وفريق الأمم المتحدة القطري والدعم الذي يقدمه الشركاء الدوليين الآخرين، ***وإذ يشدد*** على أهمية التنسيق فيما بين الشركاء الدوليين،

وإذ يعرب عن دعمه الكامل للممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وللممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ***وإذ يشجع*** الجهود الرامية إلى زيادة تعزيز العلاقات بين حكومة الصومال الاتحادية والأمم المتحدة،

وإذ يرحب بوصول الصومال في 25 آذار/مارس 2020 إلى نقطة اتخاذ القرار في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ***وإذ يرحب*** كذلك بالإصلاحات الاقتصادية والمالية التي قام بها الصومال وبوضع خطته الإنمائية الوطنية التاسعة التي قامت عليها هذه، بما في ذلك التعاون بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، ***وإذ يشير*** إلى أن مواصلة التعاون في الإصلاحات السياسية والأمنية والإنمائية والاقتصادية ستكون أمرا ضروريا لاستيفاء نقطة الإنجاز المطلوبة في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون،

وإذ يؤكد أهمية الأخذ بنهج شامل في بناء السلام والحفاظ على السلام في الصومال، لا سيما عن طريق منع نشوب النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية في جميع مراحل النزاع، والاضطلاع بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والأمنية، وتعزيز التنمية الاجتماعية،

وإذ يرحب كذلك بالالتزامات التي أعلنها أصحاب المصلحة الصوماليون في منتدى الشراكة المعني بالصومال لعام 2019 لتسريع الإصلاحات في القطاع الأمني والإصلاحات الاقتصادية والسياسية، ولا سيما الالتزامات الرامية إلى تكريس النظام الاتحادي والقيام في فترة 2021/2020 بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية، ***وإذ يرحب*** أيضا بالحوار الذي جرى في الآونة الأخيرة بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، ***وإذ يكرر*** التأكيد على أن الانتخابات، المقرر إجراؤها في فترة 2021/2020، ينبغي أن تكون شفافة وشاملة للجميع، وأن تُجرى وفقا لدستور الصومال الاتحادي المؤقت، وأن تكون مراعية تماما لتوصيات اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والتشريعات البرلمانية ذات الصلة، وأن تستند إلى توافق في الآراء واسع النطاق يشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك حكومة الصومال الاتحادية، والولايات الأعضاء في الاتحاد، والبرلمان، ***وإذ يؤكد*** أهمية عملية انتخابية تُجرى في موعدها وتكون شاملة للجميع بالنسبة للاستقرار السياسي في الصومال، ***وإذ يكرر*** كذلك تأكيد تطلعه إلى أن تكفل الانتخابات المقبلة في الصومال تمثيل جميع الصوماليين، تمشيا مع الالتزامات المعلنة منذ زمن بعيد بإجراء انتخابات وفق مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد،

وإذ يرحب بالتقدم الذي أُحرز في الاجتماعات التي عُقدت في الآونة الأخيرة بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، ***وإذ يشدد*** على الحاجة الملحة إلى التعاون الكامل بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، ***وإذ يشير*** إلى مسؤوليات جميع الأطراف في تحسين التعاون والانخراط في المناقشات التي تقودها حكومة الصومال الاتحادية في دوسمريب، ويؤكد أهمية التعاون وتوافق الآراء لإحراز المزيد من التقدم في الأولويات الوطنية الرئيسية، بما في ذلك تنفيذ هيكل الأمن الوطني، والاتفاق على نظام قضائي اتحادي، وتقاسم السلطة والموارد، ومراجعة الدستور، والنظام المالي الاتحادي، والتخطيط للانتخابات الوطنية وإجراؤها،

وإذ يرحب أيضا بسن قانون الانتخابات في شباط/فبراير 2020، الأمر الذي يمثل خطوة هامة إلى الأمام، وبتسوية البرلمان الاتحادي الصومالي لمسائل رئيسية معلقة، بالتعاون مع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، بما في ذلك تحديد الدوائر الانتخابية، وتوزيع المقاعد على الدوائر الانتخابية، وتنفيذ حصة 30 في المائة من المقاعد للنساء التي التزم بها الصومال، وتمثيل بنادر و "صوماليلاند"، ***وإذ يشير*** إلى أهمية تقديم الدعم من الجهات المانحة في الوقت المناسب بعد الاتفاق على نموذج انتخابي ديمقراطي قابل للتنفيذ وغير مكلف،

وإذ يؤكد من جديد كذلك أهمية السياسات الشاملة للجميع والانتخابات الديمقراطية في ضمان السلام والاستقرار على المدى الطويل في الصومال، ***وإذ يشدد*** على الحاجة إلى التعجيل بتنفيذ إطار المساءلة المتبادلة المتفق عليه، بما في ذلك الأهداف السياسية والاقتصادية والأمنية، ***وإذ يدرك*** أن حكومة الصومال الاتحادية تقع عليها المسؤولية الأولى عن الوفاء بالتزامات الصومال، بالتعاون الوثيق مع الولايات الأعضاء في الاتحاد،

وإذ يعرب عن القلق من حالات التأخير في توطيد النظام الاتحادي في الصومال، ***ويشدد*** على أهمية إحراز تقدم في الأولويات الرئيسية، بما في ذلك تقاسم السلطة والموارد، وتقاسم المسؤوليات عن الأمن، ومراجعة الدستور، والنظام المالي الاتحادي، وهي أمور تتطلب كلها التوصل إلى اتفاقات سياسية يمكن أن تشكل أساسا للتشريع في البرلمان الاتحادي،

وإذ يعترف بجهود المصالحة المبذولة في غالمودوغ، ويؤكد من جديد أهمية استمرار السلام والمصالحة في جوبالاند، ***وإذ يشدد*** على أهمية الحوار وعمليات المصالحة المحلية في تحقيق الاستقرار في الصومال، ***وإذ يؤكد*** من جديد كذلك أهمية الدور القيادي الذي تضطلع به حكومة الصومال الاتحادية ومشاركة الولايات الأعضاء في الاتحاد في جهود التخفيف من حدة التوترات والحوار البنّاء،

وإذ يرحب بالمحادثات المباشرة التي جرت بين قادة الصومال وصوماليلاند في جيبوتي في الفترة من 12 إلى 15 حزيران/يونيه، ***وإذ يشجع*** على إجراء المزيد من المناقشات التقنية والسياسية بين الطرفين من أجل بناء الثقة وتعزيز التنسيق السياسي،

وإذ يرحب بزيادة التركيز على الحاجة إلى تنشيط الاجتماعات الرفيعة المستوى في إطار النهج الشامل للأمن من خلال التقدم الذي أحرزته لجنة الأمن والعدل المنشأة حديثا في إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك في دفع مرتبات عناصر قوات الأمن بالوسائل الإلكترونية، وإدارة الموارد البشرية، والتقدم المحرز في تنفيذ نموذج الشرطة الجديد، والتقدم الأولي في تنفيذ العمليات ضد حركة الشباب في شبيلي السفلى، ***وإذ يعرب*** عن قلقه من حدوث مزيد من حالات التأخير في تنفيذ هيكل الأمن الوطني، وفي تنفيذ الخطة الانتقالية التي يقودها الصوماليون، والتي التزمت حكومة الصومال الاتحادية بتحديثها بحلول نهاية أيلول/سبتمبر 2020، وفي إنشاء قوات صومالية مقتدرة وغير مكلفة وخاضعة للمساءلة، وفي إدماج القوات الإقليمية في القوات المسلحة الاتحادية، ***وإذ يعرب*** كذلك عن القلق مما يترتب على انعدام حوار سياسي وتزايد التوترات بين حكومة الصومال الاتحادية وبعض الولايات الأعضاء في الاتحاد من عواقب تنذر بتأخير مجموعة من الإصلاحات الأمنية، ***وإذ يؤكد*** الحاجة إلى التعجيل بتنفيذ إصلاحات قطاع الأمن،

وإذ يكرر تأكيد الحاجة إلى تنسيق التفاعل بين جميع الجهات الفاعلة من أجل الانتقال إلى قيادة أمنية صومالية في عام 2021، تمشيا مع القرار 2520 (2020)، والمفهوم الاستراتيجي لعمليات بعثة

الاتحاد الأفريقي في الصـــومال لفترة 2018-2021، والأهداف المحددة في الخطة الانتقالية التي يقودها الصوماليون، ***وإذ يشدد*** في هذا الصدد على أهمية التقييم المستقل بهدف عرض خيارات على مجلس الأمن بشأن المشاركة الدولية في الترتيبات الأمنية في الصومال بعد عام 2021، بما في ذلك دور الأمم المتحدة، ولا سيما دور بعثة الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين، على النحو المنصوص عليه في قراره 2520 (2020)، وعلى الحاجة إلى إجراء مناقشات شاملة مع جميع الجهات الفاعلة المعنية،

وإذ يعرب عن بالغ القلق من الأزمات الإنسانية المستمرة في الصومال نتيجة للنزاع الذي طال أمده وتكرر ظواهر من قبيل الجفاف والفيضـــانات وغزو الجراد، وإذ يدرك أن جائحة كوفيد-19 تشـــكل تحدياً إضافياً وعميقاً للمنظومة الصحية في الصومال، وللحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، وكذلك للتماسك الاجتماعي، بســـبب تزايد الوصـــم، ***وإذ يعرب*** كذلك عن القلق من عدد اللاجئين الصـــوماليين وتزايد عدد النازحين وتزايد احتياجاتهم الإنسـانية وحاجتهم إلى الحماية، ***وإذ يرحب*** بقيام حكومة الصـومال الاتحادية في الآونة الأخيرة بالمصـادقة على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومسـاعدة النازحين داخليا في أفريقيا (اتفاقية كمبالا)، ***وإذ يدعو*** حكومة الصـومال الاتحادية إلى تنفيذ أحكام الاتفاقية تنفيذاً كاملاً وإحراز تقدم في التزامها بإيجاد حلول دائمة للنازحين في الصـومال، ***وإذ يؤكد*** من جديد إدانته الشـديدة للاسـتهداف المتعمد للمدنيين، بمن فيهم العاملون في مجال تقديم المســاعدة الإنســانية، والأعيان المدنية في حالات النزاعات المســلحة، فضـلا عن الاسـتخدام العشـوائي للأسـلحة في المناطق المأهولة بالسـكان وعواقبها على السـكان المدنيين، ويدعو جميع أطراف النزاع في الصـــومال إلى الكف عن هذه الممارســـات وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ***وإذ يرحب*** بالجهود التي تبذلها حكومة الصـــومال الاتحادية والولايات الأعضـــاء في الاتحاد والأمم المتحدة، وبما أبدته الجهات المانحة من تجاوب ودعم ســـخي، ***وإذ يشـــجع*** على زيادة التعاون مع الجهات الفاعلة في المجال الإنســـاني الدولية والوطنية للتخفيف من حدة الحاجة الآنية، وإذ يؤكد الحاجة إلى زيادة وتنويع الاستثمارات في القدرة على الصمود، بما في ذلك بالنسبة للنازحين داخليا، من أجل الحد من الحاجة الطويلة الأمد ومساعدة الصومال ليحقق التنمية المستدامة،

وإذ يدين اســـتمرار انتهاكات القانون الإنســـاني الدولي والانتهاكات والتجاوزات الماســـة بحقوق الإنسان، ***وإذ يعرب عن بالغ القلق*** بوجه خاص من الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال والانتهاكات والتجاوزات التي تنطوي على العنف الجنسي والجنساني في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، ***وإذ يقر*** بأن النساء والفتيات يتأثرن بشكل غير متناسب بهذه الانتهاكات والتجاوزات في الصومال، ***ويشير*** إلى استنتاجات عام 2020 بشـــأن الأطفال والنزاع المســـلح (S/2020/174)، والقرار 1325 (2000)، وجميع القرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن، ***وإذ يشجع*** على الإسراع بسن قانون حقوق الطفل الصومالي، ***وإذ يؤكد*** الحاجة إلى احترام حقوق الإنسـان وحمايتها وتعزيزها، وإلى إنهاء الإفلات من العقاب ومحاسـبة المسـؤولين عن الانتهاكات أو التجاوزات الماسـة بحقوق الإنسـان وانتهاكات القانون الدولي الإنسـاني، ***ويؤكد من جديد*** دعمه لســياســـة الأمم المتحدة القاضـــية بعدم التســـامح إطلاقا مع أي شـــكل من أشـــكال الاســـتغلال والانتهاك الجنسيين،

وإذ يشـــير إلى القرار 2532 (2020) الذي يطالب بوقف عام وفوري للأعمال العدائية في جميع الحالات المدرجة على جدول أعمال المجلس ويدعو جميع الأطراف في النـــزاعات المسلحة إلى الدخول فورا في هدنة إنسانية تستمر 90 يوما متتالية على الأقل، من أجل إفساح المجال لإيصال المساعدات الإنسانية

بشكل آمن وفي الوقت المناسب ودون عوائق ودون انقطاع وفقا لمبادئ العمل الإنساني المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال،

وإذ يعرب عن بالغ القلق من التهديد الإنساني الخطير المحدق بالمدنيين من جراء الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في الصومال، مع ما ينجم عن ذلك من آثار اجتماعية واقتصادية وخيمة بالنسبة إلى سكان الصومال، وكذلك بالنسبة إلى الأفراد العاملين في مجال إنفاذ القانون والبرامج والعمليات المتعلقة بتقديم المساعدة الإنسانية وحفظ السلام والتأهيل وإزالة الألغام،

وإذ يقر بأن الإجراءات المتعلقة بالألغام تسهم في حماية المدنيين وتدعم الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار وبناء السلام،

وإذ يشدد على الحاجة إلى التعجيل بتدابير بناء القدرات التي تهدف إلى تعزيز القدرات على التخفيف من خطر الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في الصومال،

وإذ يسلّم كذلك بالآثار السلبية لتغير المناخ وغيره من التغيرات الإيكولوجية والكوارث الطبيعية، من بين عوامل أخرى، على استقرار الصومال، بما في ذلك من خلال الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي وانعدام الأمن الغذائي،

وإذ يشير إلى بيانه الرئاسي S/PRST/2011/15،

1 - ***يقرر*** أن يمدد حتى 31 آب/أغسطس 2021 ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال بصيغتها الواردة في الفقرة 1 من القرار 2158 (2014)؛

2 - ***يدين بشدة*** الهجمات المستمرة التي تشنها جماعة الشباب الإرهابية، بما في ذلك الهجمات التي تشنها على صعيد المنطقة، وعلى مجمع الأمم المتحدة في مقديشو وعلى مرافق بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال،

ويحث حكومة الصومال الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على العمل بشكل وثيق من أجل تعزيز السلامة والأمن لمرافق الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وموظفيهما؛

3 - ***يطلب*** إلى بعثة الأمم المتحدة أن تحتفظ بوجودها وتعززه في جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد، رهنا بالمتطلبات الأمنية للأمم المتحدة وضمن ما تسمح به الحالة الأمنية،

ويرحب بالعلاقة المتينة القائمة بين بعثة الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وفريق الأمم المتحدة القطري وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال،

ويشدد على أهمية أن تستمر جميع الكيانات في زيادة توطيد تلك العلاقات على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال منتدى التنسيق للقيادات العليا؛

4 - ***يعرب*** عن تقديره العميق لدعم بعثة الأمم المتحدة لحكومة الصومال الاتحادية وفق المنصوص عليه في الفقرة 1 من قراره 2158 (2014)، ولا سيما فيما يتعلق بوضع سياسات شاملة للجميع والأعمال التحضيرية لانتخابات عام 2021، وعملية مراجعة الدستور، والوساطة في النزاعات ومنع نشوبها وحلها، وإنشاء نظام اتحادي للشرطة والقضاء، وتعزيز سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن، وتنسيق الدعم المقدم لبناء القدرات في مجال مكافحة الفساد؛

5 - ***يقرر كذلك*** أن تواصل بعثة الأمم المتحدة تنسيق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، بالتعاون الكامل مع حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، مع التركيز بوجه خاص على المهام التالية:

(أ) تقديم الدعم إلى الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد لتسريع الأخذ بسياسات شاملة للجميع تقودها الحكومة الصومالية، والتوصل إلى اتفاق سياسي، من أجل الوفاء بالالتزامات السياسية والأمنية المشتركة، من خلال حوار رفيع المستوى يكون منتظما وشاملا للجميع يُجرى على جميع الأصعدة بين الحكومة الاتحادية وجميع الولايات الأعضاء في الاتحاد؛

(ب) تقديم الدعم للجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد من أجل تحقيق المصالحة فيما بين العشائر وداخل كل عشيرة على حدة على المستويات المحلي والإقليمي والوطني، بما في ذلك الجهود المبذولة في غالمودوغ وجوبالاند، باعتبار ذلك أساسا لتحقيق الاستقرار الطويل الأمد في الصومال، وتقديم الدعم للجهود الرامية إلى تعزيز الحوار بين الحكومة الاتحادية و "صوماليلاند"؛

(ج) تقديم الدعم، من خلال بذل البعثة مساعيها الحميدة ومن خلال تقديم المساعدة التقنية والتشغيلية واللوجستية إلى الحكومة الاتحادية والبرلمان الصومالي واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وجميع أصحاب المصلحة الآخرين الذين يكون لهم دور متفق عليه في إجراء الانتخابات، وذلك بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، بهدف إجراء انتخابات تكون حرة ونزيهة وفي الموعد وسلمية وشفافة وذات مصداقية وشاملة للجميع، وتشتمل على جانب يقوم على التصويت المباشر بحيث يتمكن أكبر عدد ممكن من المواطنين من الإدلاء بأصواتهم في فترة 2020/2021، وفقا للدستور الاتحادي المؤقت للصومال، ومع المراعاة التامة لوجهات نظر أصحاب المصلحة المعنيين، والتركيز بشكل خاص على دعم اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على الصعيد الوطني وفي الولايات الأعضاء في الاتحاد، جنبا إلى جنب مع أصحاب المصلحة المحليين، من أجل تمكين اللجنة من الوفاء بولايتها الدستورية المستقلة في تنظيم الانتخابات على النحو المتفق عليه بين أصحاب المصلحة المعنيين، ومواصلة دعم الجهود الرامية إلى إحراز تقدم نحو تحقيق هدف إجراء انتخابات عامة، وتقديم الدعم اللازم لتعزيز التنسيق في الدعم الانتخابي الدولي المقدم للصومال؛

(د) إسداء المشورة التقنية وبناء القدرات لدعم الحكومة الاتحادية فيما تبذله من جهود لتمكين جميع الصوماليين، بمن فيهم النساء والشباب وعشائر الأقليات والأشخاص ذوو الإعاقة والنازحون واللاجئون الصوماليون، من المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة في جهود المصالحة وتسوية النزاعات وبناء السلام والانتخابات، بما في ذلك دعم الالتزامات الصومالية بضمان شغل النساء لما لا يقل عن 30 في المائة من المقاعد في مجلسي البرلمان، وزيادة مشاركة وتمكين النساء والأقليات والفئات المهمشة الأخرى في جميع مستويات صنع القرار؛

(هـ) تقديم الدعم إلى الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد للتعجيل بتنفيذ الإصلاحات الرئيسية لقطاع الأمن، بالاشتراك مع الشركاء الدوليين وبعثة الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، بما في ذلك إقامة هيكل أمني وطني متكامل، بعنصر عسكري وعنصر مدني، وتنفيذ الخطة الانتقالية التي يقودها الصوماليون، والاتفاق على نموذج اتحادي للعدالة والإصلاحيات، وإنشاء وتعزيز مؤسسات لسيادة القانون تكون فعالة وخاضعة للمساءلة ودستورية؛

(و) تقديم التنسيق والمشورة الاستراتيجية لتحسين عمل النهج الشامل للأمن والتعاون بين الحكومة الاتحادية والشركاء الدوليين، على النحو المتفق عليه في ميثاق الأمن في مؤتمر لندن بشأن الصومال لعام 2017؛

(ز) تقديم الدعم لكيانات الأمم المتحدة لكفالة تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان على نطاق المنظومة في كل ما تقدمه الأمم المتحدة من دعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ولقطاع الأمن الصومالي، مع التركيز بقوة على تعزيز التفاعل مع الحكومة، بما في ذلك بشأن تنفيذ تدابير التخفيف والامتثال والمساءلة؛

(ح) إسداء المشورة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات لإنشاء المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان ولحكومة الصومال الاتحادية، ولا سيما الوزارة المعنية بالنهوض بالمرأة وبحقوق الإنسان، وذلك لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الصومال، بما في ذلك لحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، ولتعزيز المساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات الماسة بحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال العمل مع المجتمع المدني، وتعزيز ومواءمة ما يُبذل من جهود في مجال حقوق الإنسان على نطاق جميع البرامج الأمنية والإنسانية، ورصد حالة حقوق الإنسان وإدراج معلومات عنها في التقارير التي يقدمها الأمين العام وفقا للفقرة 16؛

(ط) تقديم الدعم، في حدود الولاية المنوطة بها الموارد المتاحة لها، لحكومة الصومال الاتحادية في تنفيذ إطار المساءلة المتبادلة في الصومال لعام 2019؛

(ي) تقديم الدعم إلى حكومة الصومال الاتحادية لتنفيذ استراتيجية الصومال وخطة عمله الوطنيتين لمنع ومكافحة التطرف العنيف، وذلك من أجل تعزيز قدرة الصومال على منع الإرهاب ومكافحته، بما في ذلك تعزيز قدرة الصومال على معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، امتثالا لالتزامات الصومال بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، وتقديم الدعم للجهود التي يبذلها الصومال ليصبح دولة طرفا في الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية لمكافحة الإرهاب؛

(ك) تقديم الدعم والمشورة ذات الطابع الاستراتيجي بشأن السياسات لتعزيز قدرة الحكومة الاتحادية على تقديم الخدمات واجتذاب الاستثمارات، ومساعدة الحكومة الاتحادية على وضع الأطر اللازمة لإدارة الموارد وتقاسم السلطة، وذلك لتمكين الصومال من تعزيز عمليات حشد الإيرادات وتخصيص الموارد وتنفيذ الميزانية ومكافحة الفساد، على النحو المبين في الشراكة الجديدة من أجل الصومال؛

(ل) تقديم الدعم في الجهود التي يبذلها الصومال للنهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، في إطار العمل الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، وتقديم المشورة الاستراتيجية اللازمة لبناء القدرات المؤسسية بما يتماشى مع خطة التنمية الوطنية للصومال، والتعاون مع المؤسسات المالية الدولية لتقديم الدعم في حشد المساعدة الاقتصادية والإنمائية، وضمان التعاون الفعال والمتكامل من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وتعزيز التعاون مع الشركاء المعنيين بهدف تحقيق الاستفادة القصوى من تمويل التنمية في الصومال، بما في ذلك في مواجهة الفيضانات والجراد وجائحة كوفيد-19؛

6 - ***يدعو*** الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد إلى القيام على سبيل الاستعجال بتعزيز المشاورات الواسعة النطاق والجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء من خلال آليات التشاور على جميع المستويات، ومع مجلسي البرلمان، بشأن الأولويات الوطنية الرئيسية، بما في ذلك تنفيذ هيكل الأمن الوطني، وتنفيذ الخطة الانتقالية التي يقودها الصوماليون، وإجراء المزيد من الإصلاحات الاقتصادية، ومراجعة الدستور، وإجراء الانتخابات في موعدها؛

7 - ***يحث*** السلطات الصومالية على تهيئة مناخ سياسي وأمني موات لإجراء انتخابات شاملة للجميع في جميع أنحاء الصومال وعلى جميع المستويات لتعزيز التعددية السياسية وإفساح المجال السياسي أمام الأحزاب السياسية المنشأة بصورة قانونية، بما في ذلك أحزاب المعارضة، لتقوم بدورها وتمارس حقوقها وتضطلع بمسؤولياتها، وصون الحقوق وحرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي والتنقل، بما في ذلك ضمان قدرة الصحفيين المستقلين على العمل بحرية، وإدانة خطاب الكراهية والتحريض على العنف، ويدعو جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد إلى السماح للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بالعمل بحرية في كل ولاية من الولايات الأعضاء في الاتحاد بالقدر المطلوب لتنفيذ النموذج الانتخابي المتفق عليه؛

8 - ***يعرب عن قلقه*** من جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني والانتهاكات والتجاوزات الماسة بحقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي تنطوي على العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في ظروف النزاع، ***ويدعو*** كذلك جميع الأطراف إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، حسب الاقتضاء، فيما يتعلق بحماية السكان المدنيين والأعيان المدنية، ***ويكرر*** كذلك تأكيد الحاجة الملحة والحتمية إلى محاسبة جميع المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والانتهاكات والتجاوزات الماسة بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في حرية التعبير، بما يشمل ما يُرتكب منها ضد الصحفيين وغيرهم من العاملين في مجال الإعلام والأفراد المرتبطين بهم؛

9 - ***يطالب*** جميع الأطراف في النزاع باتخاذ التدابير المناسبة لوضع حد للانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال ومنع وقوعها، بما في ذلك التجنيد المستمر للأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح، وفقا للالتزامات التي ينص عليها القانون الدولي، وبتحديد المسؤولين عن هذه الانتهاكات والتجاوزات، ومعاملة الأطفال الذين يتم تسريحهم من القوات المسلحة والجماعات المسلحة أو يُفصلون عنها بأي طريقة أخرى باعتبارهم ضحايا في المقام الأول وفقا لمبادئ باريس التي وافقت عليها الحكومة الاتحادية، والتوقف عن احتجاز جميع الأطفال بتهم المس بالأمن الوطني حيثما كان في ذلك انتهاك للقانون الدولي الواجب التطبيق، ***ويدعو*** الحكومة الاتحادية إلى التنفيذ الكامل لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام 1989، وخطتي العمل اللتين وقّعت عليهما الحكومة الاتحادية في عام 2012 لإنهاء ومنع كل من تجنيد واستخدام الجنود الأطفال وقتل وتشويه الأطفال، والأمر الصادر عن قيادة الجيش الوطني الصومالي بشأن حماية حقوق الطفل قبل العمليات وفي أثنائها وبعدها، خريطةِ الطريق الموقعةِ في عام 2019، وإجراءات التشغيل الموحدة بشأن تسليم الأطفال، ***ويشدد*** على الحاجة إلى تعزيز الإطار القانوني والتنفيذي لحماية الأطفال في الصومال، بما في ذلك عن طريق انضمام الصومال إلى البروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل وإلى الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته؛

10 - ***يدين*** كذلك بقوة أي إساءة لاستخدام المساعدات الإنسانية أو أي عرقلة لها، بما في ذلك الاعتداءات على العاملين في المجالين الإنساني والطبي، وعلى وسائل نقلهم ومعداتهم، وكذلك على المستشفيات والمرافق الطبية الأخرى، في انتهاك للقانون الدولي، ***ويطالب*** بأن تسمح جميع الأطراف بالوصول الكامل والآمن والسريع دون عوائق وأن تيسر ذلك من أجل إيصال المعونة في الوقت المناسب إلى المحتاجين في جميع أنحاء الصومال بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية، بما في ذلك عبر تفكيك نقاط التفتيش غير القانونية وإزالة العقبات الإدارية، ***ويشدد*** على أهمية المحاسبة السليمة في سياق تقديم الدعم الإنساني الدولي؛

11 - ***يدعو*** الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد وجميع الجهات الفاعلة المعنية إلى تيسير التوصل إلى حلول دائمة للنزوح الداخلي ودعم هذه الحلول وتنفيذها، عند الاقتضاء، بما في ذلك الحلول القائمة على الإدماج المحلي أو إعادة التوطين، وإلى تهييئ الظروف المواتية التي تتيح للاجئين والنازحين العودة الطوعية والآمنة والمستدامة التي تحفظ كرامتهم، بدعم من المجتمع الدولي؛

12 - ***يشدد*** على الحاجة إلى قيام الحكومة الاتحادية بإنشاء وتفعيل المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان، والتعجيل بتعيين أعضاء المفوضية، وإنشاء وتفعيل المحكمة الدستورية ولجنة الخدمات القضائية انسجاما مع الدستور المؤقت والتشريعات ذات الصلة، ***ويدعو*** الحكومة الاتحادية إلى تنفيذ التشريعات الرامية إلى حماية حقوق الإنسان والتحقيق في الجرائم التي تنطوي على انتهاكات أو تجاوزات ماسة بحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في ظروف النزاع وإلى ملاحقة مرتكبي تلك الجرائم، ***ويدعو*** كذلك حكومة الصومال الاتحادية إلى كفالة أن يكون التشريع المتعلق بالجرائم الجنسية متوافقاً مع التزاماتها بموجب القانون الدولي والالتزامات المتعلقة بحماية الأطفال والنساء، ويحث حكومة الصومال الاتحادية على أن تسرع، بدعم من الأمم المتحدة، في تنفيذ البيان المشترك وعلى اعتماد وتنفيذ خطة العمل الوطنية الجديدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، ***ويشيد*** بالحكومة الاتحادية لالتزامها بالوفاء بما عليها من التزامات في مجال تقديم التقارير في إطار هيئات معاهدات حقوق الإنسان؛

13 - ***يطلب*** إلى الأمم المتحدة وحكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد أن تراعي الآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ وغيره من التغيرات الإيكولوجية والكوارث الطبيعية، من بين عوامل أخرى، فيما تنفذه من برامج في الصومال، بما في ذلك من خلال الاضطلاع بعمليات لتقييم المخاطر وتنفيذ استراتيجيات لإدارة المخاطر تتعلق بهذه العوامل، ***ويطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم في هذا الصدد معلومات عن المستجدات في التقارير التي يكلَّف بتقديمها، حسب الاقتضاء؛

14 - ***يشير*** إلى طلبه في القرار 2520 (2020) بأن يجري الأمين العام تقييما مستقلا، بحلول 10 كانون الثاني/يناير 2021، وأن يقدم خيارات إلى مجلس الأمن بشأن الدعم الدولي للبيئة الأمنية برمتها في الصومال بعد عام 2021، ***ويكرر*** التأكيد أن الخيارات المتعلقة بدور بعثة الأمم المتحدة في هذا الصدد ينبغي أن تُقدم في إطار هذا التقييم المستقل؛

15 - ***يؤكد*** أنه سيبقي الحالة في الصومال قيد الاستعراض المستمر، وأنه سيكون على استعداد لاستعراض الأحكام الواردة في هذا القرار في أي وقت، حسب ما تقتضيه الضرورة وفي ضوء مستجدات التطورات السياسية والحالة في البلد؛

16 - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يطلع مجلس الأمن بانتظام على حالة تنفيذ هذا القرار، وأن يحدد التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف السياسية الرئيسية، ولا سيما ما يُحرز من تقدم صوب إجراء الانتخابات، وأن يبلغ عن ذلك التقدم، بما في ذلك من خلال تقديم إحاطات شفوية عن المستجدات وما لا يقل عن أربعة تقارير خطية، على أن يقدم أول تقرير خطي بحلول 15 تشرين الثاني/نوفمبر ثم كل 90 يوما بعد ذلك؛

17 - ***يقرر*** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة 28 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

أشير إلى رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 27 آب/أغسطس، بشأن مشروع القرار المتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال (S/2020/846).

ووفقا للإجراء المحدد لاتخاذ القرارات في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، يسرني أن أشير إلى أن بلجيكا تصوت مؤيدة لمشروع القرار هذا. وفي هذه المرحلة، لا يعتزم وفد بلدي تقديم تعليل للتصويت.

(*توقيع*) فيليب **كريدلكا**

السفير

الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

المرفق الثالث

رسالة مؤرخة 27 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

أشكركم وأشكر فريقكم على الدعم القوي المستمر في تيسير إجراءات التصويت.

يُرجى العلم بأن الصين تصوت مؤيدة لمشروع القرار S/2020/846، الذي قدمته المملكة المتحدة، والذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال.

(*توقيع*) جانغ **جون**

السفير

الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

المرفق الرابع

رســـالة مؤرخة 27 آب/أغســـطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية إلى مجلس الأمن

أشــير إلى رســالتكم المؤرخة 27 آب/أغســطس 2020، بشــأن مشــروع القرار الوارد في الوثيقة S/2020/846، المقدم في إطار بند جدول الأعمال "الحالة في الصومال".

وبناء على تعليمات من حكومتي، يؤيد وفد الجمهورية الدومينيكية مشروع القرار المذكور أعلاه.

(*توقيع*) خوسيه سينغر **وايسنغر**

السفير

المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية إلى مجلس الأمن

المرفق الخامس

رسالة مؤرخة 28 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال لبعثة إستونيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغ المجلس، وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة، بتصويت وفد بلدي مؤيدا لمشروع القرار المتعلق بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، الوارد في الوثيقة (S/2020/846).

(*توقيع*) غيرت **أوفارت**

المستشار

القائم بالأعمال لبعثة إستونيا لدى الأمم المتحدة

المرفق السادس

رسالة مؤرخة 28 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالفرنسية]

بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة 27 آب/أغسطس 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن والتي تدعو أعضاء المجلس إلى التصويت على مشروع القرار الذي قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في إطار بند جدول الأعمال المعنون ”الحالة في الصومال“، والوارد في الوثيقة S/2020/846، فإن فرنسا تصوت مؤيدة مشروع القرار.

(*توقيع*) آن **غيغين**
الوزيرة المفوضة
نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

المرفق السابع

رسالة مؤرخة 28 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال للبعثة الألمانية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أكتب إليكم ردا على الرسالة المؤرخة 27 آب/أغسطس 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن، لبدء إجراء تصويت مكتوب، تمشيا مع الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين أعضاء مجلس الأمن.

وفيما يلي تصويت جمهورية ألمانيا الاتحادية على مشروع القرار الذي قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في الصومال"، والوارد في الوثيقة S/2020/846:

تصوت جمهورية ألمانيا الاتحادية مؤيدة مشروع القرار المذكور أعلاه.

(*توقيع*) غونتر **ساوتر**

السفير

القائم بالأعمال لألمانيا لدى الأمم المتحدة

المرفق الثامن

رسالة مؤرخة 27 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة 27 آب/أغسطس 2020 الموجهة من الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيسا لمجلس الأمن، بشأن مشروع القرار المتعلق بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال (S/2020/846).

وأشير هنا إلى أن إندونيسيا تؤيد مشروع القرار المذكور.

(*توقيع*) ديان تريانسياه **دجاني**

السفير

الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

المرفق التاسع

رسالة مؤرخة 27 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم ردا على الرسالة المؤرخة 27 آب/أغسطس 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن، التي تدعو أعضاء مجلس الأمن إلى تقديم تصويتهم على مشروع القرار (S/2020/846) الذي قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في إطار بند جدول الأعمال "الحالة في الصومال".

ووفقا للإجراءات المؤقتة المتفق عليها لاعتماد القرارات خلال القيود المفروضة بسبب جائحة مرض فيروس كورونا، يشرفني أن أشير إلى أن جمهورية النيجر تقرر التصويت مؤيدة لمشروع القرار المذكور.

(*توقيع*) عبدو **أباري**
السفير
الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة

المرفق العاشر

رسالة مؤرخة 28 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أُقر باستلام الرسالة المؤرخة 27 آب/أغسطس 2020 من رئيس مجلس الأمن بشأن بدء إجراءات التصويت على مشروع القرار فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في الصومال" (S/2020/846).

ووفقا لإجراء اتخاذ قرارات مجلس الأمن المعمول به طوال فترة القيود المفروضة على التنقل في نيويورك بسبب جائحة مرض فيروس كورونا، المبين في الرسالة المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن (S/2020/253)، يشرفني أن أبلغكم بأن الاتحاد الروسي يصوت مؤيدا مشروع القرار S/2020/846.

(*توقيع*) فاسيلي **نيبينزيا**
السفير
الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

المرفق الحادي عشر

رسالة مؤرخة 27 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أشير إلى مشروع القرار (S/2020/846) الذي قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن "الحالة في الصومال".

وفي هذا الصدد، أود أن أبلغكم بأن سانت فنسنت وجزر غرينادين تصوت مؤيدة مشروع القرار المذكور أعلاه.

(*توقيع*) إينغا روندا **كنغ**

السفيرة

الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة

المرفق الثاني عشر

رسالة مؤرخة 27 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

أشير إلى رسالتكم المؤرخة 27 آب/أغسطس 2020 بشأن مشروع قرار مجلس الأمن المتعلق بالحالة في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، على النحو الوارد في الوثيقة S/2020/846.

يصوت وفد جمهورية جنوب أفريقيا مؤيدا مشروع القرار المذكور أعلاه.

(*توقيع*) جيري ماثيوز **ماتجيلا**

السفير

الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

المرفق الثالث عشر

رسالة مؤرخة 28 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى رسالة الممثل الدائم لإندونيسيا المؤرخة 27 آب/أغسطس 2020، بصفته رئيسا لمجلس الأمن، بشأن مشروع القرار الذي قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في الصومال" الوارد في الوثيقة S/2020/846، أود أن أبلغكم بأن تونس تصوت مؤيدة له.

(*توقيع*) قيس **قبطني**

السفير

الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة

المرفق الرابع عشر

رســـالة مؤرخة 27 آب/أغســـطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

بالإشـــارة إلى الرســـالة المؤرخة 27 آب/أغســـطس 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن، فإن المملكة المتحدة تصوت مؤيدة مشروع القرار S/2020/846 بشأن "الحالة في الصومال".

(*توقيع*) جيمس **روسكو**

السفير

القائم بأعمال المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

المرفق الخامس عشر

رســـالة مؤرخة 28 آب/أغســـطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

فيما يتعلق بمشروع القرار الذي قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن بند جدول الأعمال ”الحالة في الصـــومال“ (S/2020/846)، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تصـــوت مُؤيدة لمشروع القرار.

(توقيع) كيلي كرافت

السفيرة

الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

المرفق السادس عشر

رسالة مؤرخة 27 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة 27 آب/أغسطس 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن والمتعلقة بمشروع القرار المقدم في إطار بند جدول الأعمال المعنون ”الحالة في الصومال“، على النحو الوارد في الوثيقة S/2020/846، أود أن أبلغكم بأن فييت نام تصوت مُؤيدة لمشروع القرار.

(*توقيع*) دانغ دينه **كوي**

السفير

الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة

المرفق السابع عشر

بيان البعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

إن التصويت اليوم على القرار 2540 (2020)، المتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، يؤكد الالتزام القوي والمستمر للولايات المتحدة والمجتمع الدولي بدعم السلام والاستقرار والتنمية في الصومال. ولا تزال البعثة شريكا حاسما لحكومة الصومال الاتحادية وللولايات الاتحادية الأعضاء في تحقيق الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي في منطقة القرن الأفريقي.

وبغية تعزيز فهم واضح لتوقعات مجلس الأمن في الصومال فيما بين جميع الشركاء، نحتاج إلى ولاية للبعثة تحدد بدقة أدوار المنظمة ومسؤولياتها وتتجنب لغة لا صلة لها بالبعثة. ومع ذلك، وبالنظر إلى سياق القرار وأنشطة المنظمة في الصومال، فإننا نعتقد أن الفقرة الثامنة عشرة من الديباجة والفقرة 13 من المنطوق ينبغي أن تركزا تحديدا على تقييم المخاطر ووضع استراتيجيات لإدارة المخاطر تتعلق بآثار الجفاف والتصحر وانعدام الأمن الغذائي بدلا من التركيز على أي سبب محتمل معين لتلك الآثار، مثل تغير المناخ.

وتؤيد الولايات المتحدة إدراج صيغة لغوية في القرار المتعلق بالبعثة تبرز الآثار السلبية لكوارث طبيعية محددة على استقرار الصومال. ويمكن أن تؤثر الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي وانعدام الأمن الغذائي والتغيرات الإيكولوجية تأثيرا سلبيا على استقرار أي دولة. ويمكننا بل ينبغي لنا أن نطلب إلى الأمم المتحدة والحكومات أن تنظر في تلك الآثار في إطار تخطيطها. ونؤيد جهود المنظمة الرامية إلى تنفيذ استراتيجيات لتقييم المخاطر وإدارة المخاطر، فضلا عن دور المجلس في التصدي لتحديات محددة مثل الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي وانعدام الأمن الغذائي والتغيرات الإيكولوجية.

وفيما يتعلق بالصيغة اللغوية بشأن تغير المناخ الواردة في هذه الوثيقة، قدمت الولايات المتحدة إخطارها بالانسحاب من اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. إن الصيغة اللغوية لاتفاق باريس المتعلقة بتغير المناخ لا تخلّ بموقفنا الوطني من اتفاق باريس. ونؤكد دعمنا لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين أمن الطاقة، مع حماية البيئة في الوقت ذاته أيضا.

المرفق الثامن عشر

بيان الممثل الدائم للصومال لدى الأمم المتحدة، أبو بكر ضاهر عثمان

يشرفني أن أخاطب المجلس للمرة الثانية هذا الشهر في ظل الرئاسة الإندونيسية بشأن مسائل هامة وأن أسلط الضوء على التقدم الذي أحرزه بلدي نحو السياسة الشاملة. ونرحب باتخاذ القرار 2540 (2020)، الذي يوفر في اعتقادي لحكومتنا المساعدة الأساسية وييسر السياسات الإنمائية التي يتبعها الصومال في مجالات الشمولية السياسية والحوكمة والاقتصاد والأمن. ورغم ما قد يكون هناك من خلافات دقيقة في كيفية تقييم أعضاء المجلس للحالة الراهنة والأولويات،، فإننا جميعا متحدون في التسليم بالدور الهام الذي تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع به في مجال تعزيز السلام والاستقرار في الصومال.

ونعتقد أن هذا القرار يهدف إلى ضمان أن يكون الدعم والمساعدة المقدمين من الأمم المتحدة إلى الصومال، لا سيما دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، فعالين حقا. ونحن على ثقة أيضا بأن مجلس الأمن والمجتمع الدولي وجميع الشركاء الإنمائيين الآخرين من أجل مستقبل الصومال سيواصلون دعم جهودنا الحالية للتعمير الوطني، التي يجب أن يقودها الصوماليون ويجب أن تعتبر جهودا بقيادة صومالية. ولذلك ندعو إلى دعم سيادة الصومال ونحذر من التدخل الأجنبي في شؤون الصومال، وخاصة في انتخاباته.

وبالنظر إلى اتفاق أصحاب المصلحة السياسيين الرئيسيين في الصومال على نموذج انتخابي، فإننا نطالب الآن أكثر من أي وقت مضى بالدعم المتفاني من مجلس الأمن وشركائنا الدوليين في تعزيز جهودنا لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية في الفترة 2020-2021. إن لوجستيات انتخاباتنا، بما في ذلك الأنشطة التنفيذية والأمنية، تتطلب وقتاً وتمويلاً كبيراً على حد سواء. ولذلك، فإننا نسعى إلى الحصول على الدعم التقني والمالي الكافي في الوقت المناسب من المؤسسات والهيئات المعنية المكلفة بتنظيم الانتخابات الاتحادية والإشراف عليها، بما في ذلك اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات .

وعلى الرغم من كل التقدم الذي أحرزته حكومة الصومال الاتحادية في السنوات الأخيرة، يبدو أن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال تتحول بطريقة لا تتناسب مع الجهود المبذولة والإنجازات الملموسة التي حققتها الحكومة الاتحادية في الميدان. وقد أدى ذلك إلى استجابة البعثة للأحداث، رغم محدودية قدرتها على تقديم الدعم السياسي والمساعدة التقنية بشأن النتائج الحاسمة التي تشكل عنصرا أساسيا في خطة بناء الدولة في الصومال.

ولذلك، فإننا نقدم اقتراحين لجعل البعثة تجسد الحقائق على في الميدان وتستجيب وفقا لذلك بطريقة فعالة.

أولا، تؤكد حكومة الصومال الاتحادية من جديد قرار مجلس الأمن، من خلال القرار 2540 (2020)، على ضرورة أن يجري الأمين العام تقييما مستقلا لإيجاد سبيل جديد للمضي قدما بغية كفالة دعم المجتمع الدولي للبيئة الأمنية في الصومال بعد عام 2021. كما نعتقد اعتقادا راسخا أن الوقت قد حان لإعادة تقييم ولاية بعثة الأمم المتحدة في الصومال بغية صياغة بعثة أكثر مرونة واستجابة للتغيرات السريعة وتتماشى على النحو الصحيح مع أولويات الصومال في هذه المرحلة الحرجة.

ثانيا، من أجل زيادة فائدة تقارير الأمين العام الفصلية إلى أقصى حد، نقترح إعادة تصميمها بحيث تتضمن على إجزاء سردية وتفاصيل أقل عن أحداث محددة، وتحليلا أكثر تعمقا للمسائل الرئيسية، فضلا عن التوصيات والاستنتاجات.

وفي الختام، نرحب باتخاذ القرار 2540 (2020) بالإجماع، ونقدر دعم المجلس ومشاركته البناءة. وفي هذه الأوقات التي تتسم بأزمات عالمية غير مسبوقة، بما في ذلك وباء مرض فيروس كورونا، نحن مصممون على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتصدي للتحديات المعقدة التي نواجهها، ويجب أن نواصل جهودنا الدؤوبة في هذا الصدد.